في الحنين إلى جمال مبارك

محمد أبو الغيط

في خطابه العام الأول منذ عام 2011، خرج علينا جمال مبارك، نجل الرئيس المصري المخلوع الراحل، ليسرد سيلاً من الأكاذيب بلغة إنكليزية سقيلة، مؤكد أنه لم يتعلمها في مدرسة حكومية. تشدّق بأنه لم يثبت دليل واحد على أن أفراد أسرته قد أخفوا أصولاً في الخارج، وأن كل ما ظهر من ممتلكاتهم جرى الإفصاح عنه طوعاً! يقول ذلك، على الرغم من أن أرصدتهم تم تجميدها في سويسرا فور إطاحة والده، ولم يحدُث أبداً أن أفصح هو عن حجمها. في مطلع العام الجاري، نُشر التحقيق الصحافي الدولي «أسرار سويسرية»، والذي ساهمتُ بالعمل عليه مع مؤسسة «مشروع تتبع الجريمة المنظمة والفساد العابر للحدود». وفي إطاره، شاهدت بأم عينيّ حسابات علاء وجمال في بنك كريدي سويس، ونشرنا عنها.

امتلك الأخوان ستة حسابات على الأقل، فُتح أولها عام 1987، وفُتح آخرها عام 2009. وتُظهر البيانات إغلاق اثنين فقط منها. وعبر السنوات، شملت حركة الحسابات ثروة مليارية. غادر جانب كبير منها البنك إلى جهاتٍ أخرى. جرى افتتاح أكبر الحسابات عام 1993، وبلغت أقصى قيمة لرصيده 277 مليون فرنك سويسري في أغسطس/ آب 2003، بينما بلغت أقصى قيمة لرصيد حساب ثانٍ فُتح عام 1990 أكثر من 226 مليون فرنك سويسري، وذلك في عام 2008.

لم يخبرنا جمال مبارك أبداً بمصدر تلك الأموال، هل هي من راتب أبيه، أم من ادخاره من مصروف طفولته؟ وهنا يجب عدم إغفال انحياز القوانين الأوروبية والسويسرية، إذ يجب أن تثبت الدولة المدّعية أن مصدر هذه الأموال تحديداً غير شرعي، ولا يكفي إثبات أن صاحبها سياسي فاسد. كان يمكن، ببساطة، تعديل القانون إلى تحميل صاحب الأموال المشبوهة مسؤولية إثبات مصادرها الشرعية، لكن الرأسمالية العالمية لا تريد التنازل عن تلك «الغنائم». يبدو الجانب السياسي واضحاً إذا قورن بالتعامل مع أموال حلفاء الرئيس الروسي، بوتين، بعد غزو أوكرانيا. ولافت أيضاً في حديث مبارك النجل اختلاف نبرة محتواه حسب اللغات، بينما قال بالإنكليزية «كان موقفنا والتزامنا أن نثبت براءتنا أمام القضاء المصري»، فإنه لم يتطرّق في حديثه بالعربية إلى أي ذكر لهذا الجانب. وبالطبع، يعلم جيداً أبانته البائّة في قضية القصور الرئاسية، وهي قضية فريدة من نوعها، بفضل احتفاظ ضابط الحرس الجمهوري عمرو خضر بكل أوراق عمليات التزوير والاحتلاس من ميزانية شبكة الاتصالات المؤتمَتة، والتي تشمل 1007 فواتير أصلية. هذا فضلاً عن قضايا أخرى أفلتوا منها لأسباب إجرائية، من دون أحكام بالبراءة، كقضية الفيلات الخمس في شرم الشيخ التي ثبت أنها رشوة من حسين سالم، وإنْ سقطت للتقادم، وكذلك قضية هدايا «الأهرام» التي انتهت بالتصالح بإعادتهم قيمة ما نهبوه، علاوة على قضية قصر العروبة الذي ظهر أنه مسجل باسم الهانم سوزان مبارك، وجرى إغلاق القضية بعد إعادة القصر!

ليس من المهم الإسراف في تحليل محتوى الخطاب، فلا يعدو الأمر، في تقديري، تجهيزاً للعودة إلى دوائر المال العالمية، وكذلك بعضاً من «حلاوة الروح»، لكن من المهم تأمل ردود الفعل. وقد شهدنا استقبال قطاع واسع من المصريين الخطاب بالحنين إلى عصر حسني مبارك، وهي ظاهرة متكرّرة كالحنين في العراق إلى عصر صدّام حسين، أو أخيراً انتخاب الفيليبينيين نجل الدكتاتور الفاسد الراحل ماركوس. وفي تفسير ما حدث في الفيليبين، تتضافر عوامل التدهور الحادّ، الاقتصادي والأمني، وبحث الشعب عن مخلّص، وكذلك استغلال داعمي ماركوس الابن وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بفضل ثرواتهم الطائلة وضعف تعليم الشعب، وكذلك حرص الرئيس السابق على تغييب قصة الثورة التي أطاحت ماركوس، فغيب كذلك رواية فساده واستبداده.

يمكن تطبيق العوامل نفسها على الحالة المصرية، وإن كان الناتج مختلفاً، فليس من المطروح واقعياً أن يلعب جمال مبارك دوراً سياسياً فعلياً، فمن الناحية القانونية ما زال لم يحصل على «ردّ الاعتبار» بعد الحكم عليه في قضيةٍ مخلّة بالشرف. ومن الناحية السياسية، جرى تجاوز نفوذه تماماً داخل بيروقراطية الدولة المدنية والأمنية... ولعل ذلك الحنين لاستبداد وفساد مالوفيْن يقرع جرس إنذار يدفع إلى مراجعاتٍ ما.

شريان الدم من مجزرة التضامن إلى اغتيال شيرين

حسان الأسود

ليست مجرّد جريمة فردية غرضها كتم الصوت الحر، ولم تكن أبداً طلقة غدر منفردة، تلك التي اردت الشهيدة شيرين أبو عاقلة على أبواب مخيّم جنين، إنها مسيرة طويلة من تبادل المصالح بين الكيان الصهيوني وأنظمة الحكم الديكتاتورية العربية، فليس من المصادفة أن يكون اعتى جهاز أمن في سورية الأسد بمسمّى فرع فلسطين، وليس غريباً أن تكون مهام هذا الجهاز قمع الفلسطينيين وملاحقتهم على النفس، مثل اضعاف وإكثر، إنها تقاطعات المصالح بين استدامة عروش الاستبداد ومصالح الاستعمار الاستيطاني. من حيّ التضامن في دمشق مرّت جنازة شيرين قبل اغتيالها بعشرة أعوام، من هناك صرخت أمهاتٌ كثرٌ فقدن فلذات أكبادهنّ، وناحت زوجاتٌ كثرٌ على أزواجهنّ وبكى أطفالٌ رضّع امهاتهم. في مخيمات جنوب لبنان والبرمول وحندرات والرمل ودرعا، مشى نعش شيرين، فاردته حرابُ جنود الأسد قبل أن تُرديه بزيّن سمائنا الواسعة ويرشدنا كنجم ساطعاً في سماء العروبة، نجماً أبدياً همجية شرطة كيان الاحتلال. عاشت شيرين في قلوب السوريات والسوريين، ورُوّت تراب دمشق مثل ما روّت بزكيّ دمائها تراب فلسطين. هنا عانق طائرُ الفينيق روح الأخوّة والمصير والحُلم الواحد، فلسطينٌ من الشام والشامُ لفلسطين.

وحيثُ إنه لا حياد في صراع الوجود، كانت شيرين في صفّ الضحايا، بل كانت ترتضي وصورتهم، كانت بينهم إلى أن اصبحت واحدةً منهم، هي التي جاءت إلى الدنيا بعد احتلال القدس بثلاث عجاف، فأصبحت خلال نصف قرن ونَيّف صوت القدس الصادح المجرمين هؤلاء الصهاينة، وأيّ مجرمين هؤلاء حلفاؤهم من حكام العرب.

لروحك الرحمة شيرين، ومثلها لارواح كلّ من سبقوك من أبناء سورية وفلسطين وبناتهما.

(كاتب سوري)

انتخابات لبنان... الانتفاضة المدنية أثمرت

محمود الريماوي

جذبت الانتخابات النيابية التي انتظمت أخيراً في لبنان الأنظار إليها، هذه المرّة لعوامل متعدّدة، منها أن هذا الاستحقاق جرى وسط أزمة اقتصادية وسياسية متراكبة، بنوع تحت وطأتها اللبنانيون، وبما أن النظام اللبناني، على علّاته الطائفية، يسمح بتسلسل السلطة وتداولها، انطلاقاً من التمثيل النيابي، بحيث يكون لمجلس النواب دورٌ مقرّر في اختيار رئيس الحكومة وفريقه، وفي صياغة بيانها الوزاري، وهو بمنزلة مرجعية فضفاضة يفترض أن يحتكم إليها مجلس الوزراء، وكذلك المعارضة، في بلورة السياسات واتخاذ القرارات والإجراءات. علاوة على أن مجلس النواب يختار بالانتخاب مرشّحاً لرئاسة الجمهورية من داخل المجلس أو خارجه. لهذا كله، أثارت هذه المناسبة الفصول الشديد، وأطلقت التساؤلات بشأن ما إذا كانت اختيارات اللبنانيين سوف تُسهم أم لا في توجيه دفّة الأمور نحو الخروج من المأزق السياسية والاقتصادية.

ومن العوامل الأخرى أنه جرى الوفاء بالاستحقاق الانتخابي بعد انتفاضة مدنيةٍ واسعةٍ عابرة للطوائف والمناطق، بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2019، على وقع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والانهيار المتسارع للعملة الوطنية، وواقع الإفقار الذي تعرّضت له أكثرية اللبنانيين. وقد لاقت هذه الانتفاضة أصداء واسعة في المجتمع اللبناني المركّب، وحتى التنكيل أمام الكاميرات التشهير، وحتى التنكيل أمام الكاميرات بناشطيها من قوى نافذة معلومة، وذلك باعتبارها ثورة لم تأتِ على مقاس أحد من النافذين، ولم تندرج ضمن توقعات أحد منهم، وأضفت مضامين جديدة على مفاهيم التحرّر والحرية والمقاومة والصمود الشعبي، فيما حملت هذه الانتفاضة، من جانب آخر، تشكيكاً بزعماء الطوائف وبتمثيلهم جمهورهم ومناطقهم، فضلاً عن تمثيلهم الوطني الذي يتعدّى طوائفهم.

وقد هدأت هذه الانتفاضة تحت ضغط جائحة كورونا ومخاطرها، وتحت وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي تسبّبت معها أجيال شابة إلى الخارج، التماساً لفرص حياة جديدة تُعين المهاجر في الخارج وامتداده العائلي في الداخل.

يُضاف إلى ما تقدّم أن لبنان عرف في العام الماضي أزمة غير مسبوقة في علاقاته الخليجية، أدّت إلى انسحاب سفراء من هذا البلد، وذلك في أعقاب حملات إعلامية وسياسية شنّها حزب الله على قيادات تلك البلدان، وبالذات السعودية، وهو ما حدّ من فرص استقدام عمالة لبنانية إلى دول الخليج العربية، وأوقف التدفق السياحي الخليجي إلى لبنان. وقد أمكن الحدّ من هذه الأزمة، غير أن غيوماً من عدم الثقة ظلّت تكتنف فضاء العلاقات اللبنانية الخليجية، وهو ما ينعكس على حياة اللبنانيين وحراكهم الاقتصادي.

ويبقى العامل الأهم فقدان الأكثرية اللبنانية ثقتها بالسلطة القائمة، وقد تكرّس هذا الأمر بوضع العراقيل أمام التحقيق في كارثة انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/ آب 2020، والتي أودت بمئتي ضحية وبعشرات الجرحى، ما أدى إلى إيقاف هذا التحقيق، وحتى تهديد المحققين والتنكّر لأرواح الضحايا ولمعاناة ذويهم وأحبائهم. وهو ما يفسّر الإقبال المنخفض على الاقتراع، إذ زادت نسبة التصويت بقليل عن 41%.

في هذه الظروف، جرت الانتخابات، وقد حملت نتائجها بعض الجديد، متمثلاً بوصول وجوه شابة من ممثلين للانتفاضة إلى «الندوة البرلمانية»، وهو ما كان يبدو قبل نحو سنة ضرباً من التطلعات الحالمة، وفيما كانت أصوات ترتفع أن الذهاب إلى الخيار البرلماني يخدم السلطة، ولا يفيد الحراك الشبابي. وفي النتيجة، فازت مجموعة من الوجوه الجديدة، وبإمكانات متواضعة، في تنظيم الحملات الانتخابية، وقد حاز هؤلاء 13 مقعداً، تضاهي ما خرج به حزب الله من مقاعد، بحسب ما استنتجت مواقع إخبارية لبنانية. وخلال ذلك انكسرت سيطرة تيار 8 آذار على المجلس النيابي والذي فقد الأكثرية، وهذا هو الجديد الأهم الذي حمله هذا الحدث، والذي يشبه، في بعض ملامحه، ما انتهت إليه الانتخابات النيابية في العراق، علماً أن القوى الأخرى الممثلة للتيار «السيادي» وللمجتمع المدني وقوى التغيير لم تحُز الأكثرية، إذ ملأ فائزون مستقلّون المساحة المتبقية. وقد شعرت قوى التغيير، مع عمقها الاجتماعي، أن تضحيات انتفاضة تشرين، المدينة والمتقطعة، لم تذهب سدى، وهذا هو العزاء الذي تحمله تركيبة المجلس النيابي.

> الخشية من ارتفاع عشوائي أو متعمّد لمستوى التوتير السياسي والأمني خلال الأشهر الخمسة المتبقية على انتخاب رئيس الجمهورية

والتوقعات الآن تذهب إلى أن المجلس النيابي الجديد سوف يشهد مواجهات سياسية ساخنة بين قوى متعارضة، وبوجود وجوه شابة لا تملك حقاً خبرةً في العمل النيابي، لكنها لا تندفع إلى التسويات التي تبدّد الحقوق، فيما تلوح استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وهو ما يجعل الطريق أمام تشكيل حكومة جديدة محفوفاً بالمصاعب، إذ إن قوى «8 آذار» الممثلة في البرلمان ترفض، منذ الآن، تشكيل حكومة مستقلين وتكنوقراط، وهو مطلب أساسي كانت قد عبّرت عنه انتفاضة تشرين، وترتأي، بدلاً من ذلك، تشكيل حكومة سياسية تطلق عليها مسمّى حكومة وحدة وطنية، تمثل الأحزاب والقوى الطائفية الرئيسية، وتملك، على الأقل، ما يسمّى الثلث المعطّل لصدور القرارات الحكومية. فيما تلوح بعددٍ ملامح صراع على انتخاب رئيس جديد للجمهورية في نهاية أكتوبر المقبل، حيث سوف تتبدّى مفاعيل التركيبة الجديدة للمجلس النيابي بوضوح أكبر. وليس سرّاً أن قوى «8 آذار» تطرح مرشحيْن، أولهما الوزير السابق جبران باسيل الذي يتزعّم التيار الوطني الحر، والذي أسسه الرئيس الحالي العماد ميشال عون، وثانيهما الوزير السابق سليمان فرنجية (فاز ابنه فقط عن تيار المردة الذي يمثله، وكان التيار ممثلاً في السابق بأربعة نواب، وقد وصف فوزه قائلاً بنبرة دُعابة: «زمطنا بريشنا»)، والمقصود نجونا بشقّ الأنفس». وسوف يكون من العسير تمرير أحدهما إلا إذا تبدلت ولاءات واختلّت موازين، علماً أنه لا يلوح بعد اسم مرشّح منافس لدى القوى الأخرى.

وكانت الانتخابات الرئاسية السابقة سنة 2016 قد رست على ميشال عون، بفضل تصويت كتلة سعد الحريري له، بعد ممانعة لم تستمر طويلاً، وقد عبّر الحريري عما يشبه الندم على تنازله هذا، لدى الإعلان في بناير/ كانون الثاني الماضي عن قراره تجميد نشاطه السياسي ونشاط تيّاره. وسوف تتجه أنظار قوى إقليمية ودولية عديدة إلى ذلك الحدث المفصلي، مع الخشية من ارتفاع عشوائي أو متعمّد لمستوى التوتير السياسي والأمني خلال الأشهر الخمسة المتبقية على إجراء هذا الانتخاب.

(كاتب من الأردن)

عن «الشعب يريد» وفقدان المعنى في تونس

محمد أحمد القابسي

يختلف كثيرا ما يحيل إليه مصطلح الشعب في الاستعمالات العربية من انتقائية وتخصيص (الطبقات الشعبية، الأحياء الشعبية، المساكن الشعبية، .. إلخ) عما يحيل إليه عندما يُستعمل في اللغات الأخرى، وخصوصا ذات الأصل اللاتيني، كالفرنسية أو الإنكليزية من شمولية واتساع، عندما يجري استعماله في ارتباط بسياق حضاري واجتماعي وسياسي يحمل ملامح حقبة تاريخية، ميزتها الأساسية ظهور الشعب كائنا اجتماعيا فاعلا في سياق الأحداث والتاريخ، وهي حقبة متقدّمة ومرتبطة بتحولات المجتمعات الحديثة.

وإذا كان مفهوم الشعب يحيل، في معناه الواسع، على معانٍ جمّة، تتعلق أساسا بانساق ثلاثة من التمثلات، أي التمثل السياسي الذي ولد مع ظهور هذا المفهوم في القرن التاسع عشر، حيث يحيل مفهوم الشعب على مجموع المواطنين المستقلين الذين يتمتعون بحق التصويت الذي يتجاوز الإرادة الفردية للأشخاص، والتمثل الاجتماعي الذي يحيل على الطبقة الدنيا في المجتمع، أي الطبقة الشعبية التي تضم فئات وأشخاصا أقلّ تأثيراً على مستوى الإرادة الجماعية، والتمثل الأنثروبولوجي الذي يحيل على مفهوم للشعب تحكمه هوية جماعية واحدة. والملاحظ أن هذه الأنساق الثلاثة كثيرا ما تتقاطع، ليصبح مفهوم الشعب وفق ذلك حاملا معان ثقافية وسوسيولوجية وهوياتية متعدّدة وقد تكون هذه الأسباب، وفي تطوّر زمني، قد جعلت مفهوم الشعب مرتبطا بمفاهيم حضارية وحقوقية حديثة، على غرار المواطنة بشروطها وسياقاتها الكونية ومنظومة حقوق الإنسان والعيش المشترك والمساواة والمشاركة والحق، خصوصا في تقرير المصير، وبذلك أصبح الشعب قوة فاعلة احتجاجية أساسا تتخذ الشارع فضاء لها وفاعلة في الأحداث الكبرى.

وعبر تاريخه الحديث، شهد الشارع التونسي عددا مهما من هذه الأحداث عرفها تُضال التونسيين في كفاحهم ضد المستعمر الفرنسي، على الرغم من نزوع الرموز إلى ركوب البطولات الفردية والانحراف بالأحداث والتاريخ وتضخم الأنا، إلا أن الفعل الشعبي يظل مرتكزا أساسا في حركات التحوّل الاجتماعي والسياسي والحضاري، وقد استمر هذا الفعل حاضرا في الشارع التونسي بعد استقلال البلاد في محطات تاريخية فارقة وعديدة، خلال عهدي الرئيسين بورقيبة وبن علي. وأشهر هذه المحطات الصدام الدموي بين المركزية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) بقيادة الزعيم الحبيب عاشور والزعيم بورقيبة، فيما أصبحت تعرف بأحداث 26 يناير (1978)، والتي أدّت إلى الإضراب العام في البلاد، وسقوط عشرات الضحايا وأحداث ثورة الخبز خلال عام 1980، وصولا إلى أحداث الحوض المنجمي لعام 2008 التي هيأت شعبيا لثورة الكرامة، حيث نزل الشعب إلى الشارع يوم 12 يناير/ كانون الثاني 2011، ليهتف «ارحل» للدكتاتور زين العابدين بن علي الذي رحب به الشارع في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987.

ومن المفارقات العجيبة أن الشارع نفسه (شارع الحبيب بورقيبة) ها هو يشهد اليوم شعبا محتجا يهتف «ارحل»، رفضا لإجراءات وقرارات أعلنها الرئيس، قيس سعيّد، يوم 25 يوليو / تموز الماضي، وما تلاها من إجراءات حلّ مؤسسات الدولة من برلمان ومجلس أعلى للقضاء، وأخيرا الهيئة المستقلة للانتخابات. وقد خرج الشعب التونسي بعشرات الآلاف يوم 15 مايو/ أذار الحالي، وهو الذي انتظر طويلاً تفعيل الإصلاحات والبرامج التي أعلنها الرئيس يوم 25 يوليو/ تموز، ولكنه لم يجد بعد تسعة أشهر على إعلان هذه الإجراءات سوى شعارات واتهامات ضد مجهولين، ظل سعيّد يقتصر على تسميتهم «هم» و«أولئك»، من دون رؤية واضحة ولا مصارحة ولا فتح ملفات اقتصادية واجتماعية، فضلا عن الملفات المتعلقة بأموال الشعب و«السارقين»، لثرواته، فقد ظلت هذه الشعارات حبرا على ورق، ولم يعرف الشعب من «هم»، ولا «أولئك»، ولا ما ارتكبوه من جرائم وتدينهم.

انتظر «الشعب الذي يريد» في سرديات سعيّد طويلاً إجراءات وقرارات وإصلاحات و«صواريخ» ظلت منتصبة على منصّاتها وطال انتظاره، من دون جدوى، ليقف في النهاية في الشارع أمام مواجهة ثنائية، أصبحت معلنة بين الرئيس وحزامه الضيق من جهة، والشارع الرافض خصومه التي ما فتئت تتسع وتكبر من يوم إلى آخر، مواجهة لم تعد تعني هذا الشعب، كما لم تعد خطابات سعيّد وشعاراته تعنيه، وهو يخوض حربه اليومية مع ارتفاع الأسعار والبطالة وانعدام الدواء والبحث عن المواد الأساسية من حليب وسكر وسميد وغيرها. إنه يحارب من أجل ضروريات حياتية بسيطة، هي أدنى بكثير من المطالب التي رفعها هذا الشعب زمن ثورته يوم 14 يناير/ كانون الثاني 2011.

وفي ظل مشهدية ثنائية لشعب يظل يغرق في أزمات مركبة، وفشل إجراءات ومراسيم يصدرها الرئيس باسم هذا الشعب الذي لا يجد نفسه وهمومه مفعّلة على أرض الواقع لهذه الإجراءات الفوقية والمسقطة، والتي ما فتئت تدفع إلى متاهات العزلة للرئيس والبلاد.

وبذلك، يمكن القول إن كل الانتظارات تظل قائمة في المشهد السياسي في تونس، وإن الحقيقة الوحيدة المؤكدة أن «الشعب الذي يريد»، ويتحدّث الرئيس باسمه منذ تسعة أشهر، أصبح اليوم «شعبا لا يريد» في سياقات واقع مأزوم وتحدّيات، فقد كل معنى.

(كاتب وأكاديمي وشاعر تونسي)

> في تشخيص واقعي للمشهد العام، يمكن الجزم بأن مضي قيس سعيّد ومساندِيه في اعتماد سردية «الشعب يريد» سقط نهائياً

تصل قريبا للصدام والمواجهة بين هذا وذاك من أبناء الشعب الواحد المريد، كما أن إمكانية مرور الرئيس بالقوة إلى مشروعه السياسي القاعدي، والقفز على كل الشرعيات والمشروعيات أصبحت اليوم صعبة، إن لم نقل مستحيلة، في ظل ما يخيم على المشهد العام وعلى الشارع من فرضية الاحتراب والصدام والاقتتال، إذ أصبح من المستحيل إحداث التوازن بين إرادة سعيّد ومعارضيه من الشرائح الشعبية العريضة، ولا تقلّ، والحال هذه، المخاطر الأخرى أهمية عن فرضية المواجهة، وفي مقدمتها مقاطعة الاستفتاء الشعبي المزمع تنظيمه يوم 25 يوليو/ تموز المقبل، وفي أضعف الاحتمالات التصويت ضده، وبالتالي توقف كل المسار الذي يريد سعيّد أن يمضي فيه منفردا، وهو مسار تلاحقه اليوم مؤاخذات جمّة بخصوص انفراد الرئيس بالرأي، ورفضه الاستماع لأيّ كان، وتأخره في إعلان الانطلاق في الحوار السياسي المجتمعي المرتقب مع المنظمات والأطراف الاجتماعية والمدنية والوسائط السياسية التي لا يعترف بها سعيّد من أحزاب وغيرها، وهي في مجملها، مكونات أعلنت رفضها غياب مضمون هذا الحوار، والاشتراطات المسبقة التي يضعها الرئيس، علاوة على الإشكالات العميقة والمعقّدة، سواء على المستوى القانوني أو السياسي أو الزمني المتوقع، فهناك استحالة واقعية لإمكانات إجراء استفتاء شعبي بعد شهرين، ووضع دستور جديد للبلاد خلال أسابيع، ومن لجنة لم يعلن عن تركيبتها الرئيس بعد، وصولا إلى انتخابات تشريعية عادة خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، في غياب عام لقانون انتخابي جديد.

وبذلك، يمكن القول إن كل الانتظارات تظل قائمة في المشهد السياسي في تونس، وإن الحقيقة الوحيدة المؤكدة أن «الشعب الذي يريد»، ويتحدّث الرئيس باسمه منذ تسعة أشهر، أصبح اليوم «شعبا لا يريد» في سياقات واقع مأزوم وتحدّيات، فقد كل معنى.

(كاتب وأكاديمي وشاعر تونسي)

خروق نيابية لن تغيّر مصيراً

باسل. ف. صالح

لا يتوهّم أحد في لبنان، وليس خافيًا على أحد، وأولهم المرشحون الفائزون من القوى المعارضة والتغيير بمقاعد في المجلس النيابي، أن هناك صعوبة تصل إلى حد استحالة معاجلة حالة الاستعصاء في لبنان بانتخابات نيابية تغيّر في شكل المجلس وتوزيعه. الأمر ليس بهذه السهولة، لأن الانهيار الذي يعيش اللبنانيون تفاصيله، من الصعب وقفه أو التقليل من حدّته، بل من المرجّح أن يتعمّق أكثر، فعيون اللبنانيين كانت، وما زالت، وستبقى، شاخصة نحو منصات الصارخين للدولار في المقبل من الأيام، هذا السعر الذي بدأ يتحرّك صعودًا حينما بدأت أطراف الأصوات بعد انتهاء عمليات الاقتراع (فقرّ أكثر من ثلاثة آلاف ليرة في يومين)، وبعد أن استنفد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، ما يتخطّى مليارَي دولار يبرّر استحقاق الانتخابات بأقل الخسائر الممكنة لأحزاب السلطة. سياسيا، سيزيد تغيّر خريطة امتداد (ونفوذ) الكتل النيابية الحزبية الكبيرة، والتي يتطرّف بعضهم في تقديرها، والحسم بأنها ستؤدي إلى انفراجات على مستوى الاحتقان السياسي، الوضع صعوبةً وتعقيدًا. خصوصًا التغييرات التي طاولت الكتلة التي تضمّ الأكثرية النيابية السيحية في مجلس النواب، وذلك حين انتهت من أن تكون أكثرية تدور في فلك التيار الوطني الحر الصهيوني، على الرئيس ميشال عون، إلى أكثرية تعارضه عمادُها كتلة «القوات اللبنانية»، بل ستنعكس تداعيات هذا النوع من إعادة التموضع المباشرة مزيدًا من انكماش التيار الوطني، تيار رئيس الجمهورية، في الملفات الحيوية التي يعرقلها منذ أشهر، وأحيانًا سنوات، خصوصًا في المرحلة المقبلة والأخيرة من فترة ولاية عون، الذي يسعى، بكل قوته، إلى توريث صهره جبران باسيل قبل انقضائها. ملفات لا تبدأ بالتوظيفات المستحقة والمنتظرة، ولا تمر بملفات الجامعة اللبنانية وتوقفها القسري حصرًا، ولا تنتهي بالملفات الأخرى التي تسمح لرئيس الجمهورية بوضع الفيتو عليها... إلخ.

لن تتوقف عملية العرقلة، وبالتالي المراوحة، عند هذا الحد، بعد أن فازت القوى المدنية والتغييرية اللبنانية بتكتل يتخطّى 17 نائبًا من جهة، وبعد أن خسر تحالف حزب الله وبقية القوى التي تدور في فلك المحور الإيراني الأكثرية داخل المجلس من جهة ثانية. ستكون لهذا التبدّل تداعيات ستؤدي، وبشكل مباشر، إلى تأزيم الأمور أكثر في ملفات عدة، أبرزها عملية انتخاب رئيس للمجلس النيابي، ولو أن الشخصية الشيعية الممكنة عرفًا، محصورة بـ«الثنائي الشيعي»، نظرًا إلى عدم وجود أي شخصية شيعية من خارج حركة أمل وحزب الله في المجلس، في حين أن عددًا لا بأس به من النواب يعلنون أن ألية الانتخاب السابقة لن تكون مقبولة مدّة المرّة. كما أن الانكماش نفسه سيمتدّ ليشمل عملية تكليف رئيس جديد للحكومة، ومن ثم ألية تشكيلها، بعد أن أصبحت حكومة نجيب ميقاتي الحالية، فهل ستشهد حكومة وحدة وطنية، حكومة محاصصة وصفقات طائفية اعتادها اللبنانيون، من دون مكون «سنّي» قوي من ناحية، وفي حكومة كالتي بدأ يُنادي حزب الله بها على لسان رئيس كتلته النيابية محمد رعد، حيث اعتبر أن من يرفضها «يمسّ السلم الأهلي»، و«يرتضي أن يكون وقودًا للحرب الأهلية»؟ إن كتلة «مدنية» و«تغييرية» بهذا الحجم، خرق القانون بأشكال مختلفة، ممارسات المنهزم إن صح القول. تُظهر هذه كلها أن الأزمة مستمرّة بأشكال مختلفة، ستتعقّد حكمًا في الأيام المقبلة عند بدء تكشف الانهيار الذي يضرب عميقًا في بنية الدولة، وفي صيغة العيش المشترك، وستظهر ملامحه تباعًا في الاستحقاقات الدستورية اعلاه.

(كاتب لبناني)

> الأزمة مستمرّة بأشكال مختلفة، ستتعمّق حكماً في الأيام المقبلة

تتعرّض هذه الكتلة إلى ضغوط هائلة، قد تُرجّم بمحاولات حرقها، والتصويب عليها، منذ البداية. وهو ما تنبي به نوعية الأحداث التي ترافقت مع عمليات فرز المقاعد بعد انتهاء التصويت، خصوصًا لناحية محاولات «التزوير» وقلب النتائج من ناحية. ومن ناحية ثانية، ما يشي به التصعيد الكلامي على لسان النائب محمد رعد أيضًا قبيل انتهاء عمليات الفرز، وهو ما كان يبدو قبل نحو سنة ضربًا من التطلعات الحالمة، وفيما كانت أصوات ترتفع أن الذهاب إلى الخيار البرلماني يخدم السلطة، ولا يفيد الحراك الشبابي. وفي النتيجة، فازت مجموعة من الوجوه الجديدة، وبإمكانات متواضعة، في تنظيم

حمزة بن الحسين مجدّداً

معن البياري

لقائل أن يقول إن الرواية المطوّلة التي أشهرها العاهل الأردني، عبد الله الثاني بن الحسين، أول من أمس الخميس، بشأن أخيه غير الشقيق، حمزة، لا تقابلها رواية من الآخير، وهو المعني بها، ولذلك يجوز الاحتراس من تسليم مسبق بمنطوقها العام، وبعماده صورةٌ مضطربةٌ للأمير المُراح قبل 18 عاماً من وُلاية العهد، صورةُ شخصٍ يحتلّ جوانحه شعورٌ ممضٌّ ومتعبٌ بأن له حقاً سُلب منه. ويواجه أهل قول كهذا، من المرجّح أن أصحابه يصدُرون فيه عن بديهية تقيم فيهم، موجزها وجوب الارتياب في كل ما يصدر عن أي صاحب سلطة، سيما في البلاد العربية، ما يفترض، في أول الخبر ومنتهاه، عدم أخذ كل ما جاء في الرسالة الملكية على محمل التصديق الكامل، وإنْ لا دخان من دون نار، على ما قد يسترسل هؤلاء.

وأول ما في الوسع أن يحاجّج به منطوقُ كهذا، أنه منطقٌ وحسب، ذهني، وجاهته في أن القول به يجري باعتباره قاعدةً عامة. وثاني ما يمكن أن يُعتدّ به حجةً على المنطق الموصوف هنا أن ما سُمع من حمزة بن الحسين، وشوهد عليه في ما أمكنَه تسريبه، وفي إشهاره الذي طيّره في حسابه في «تويتر»، الشهر الماضي (أبريل/ نيسان)، أنه تخلّى عن لقبه أميراً، لا يسوق، بالضرورة، إلى ما يثلم صدقيةً في رسالة الملك، المثيرة والمسببة، وإنْ تأتي ربما للأمير، الواهم والهدّام في نعتيْن رمتْه بهما الرسالة، ببعض تعاطفٍ، أو إشفاقٍ، أو تفهّمٍ لأمره ولحاله (أو حالته؟)، وهذا، في كل حساب وكل قراءة، لا يمنحه رصيداً ولا يخصِم رصيداً ممن وضعهم حمزة في غير موضعه. وقبل هذا كله وبعده، ثمّة السؤال، المنطقي لا ريب، عما يجنيه عبد الله الثاني من استهداف أخيه بظلم أو غبنٍ أو تبخيسٍ من شأنه ومقامه أميراً في العائلة الهاشمية المالكة.

وثمّة السؤال عما يفيد الأردن من تنازع، مصطنع في واحدة من صوره الأوضح، في العائلة، وقد ارتضى الأردنيون معالجة توافقوا عليها، معارضين وموالين، جوهرها الاعتدال والوسطية في المنازعة والخصومة مع الحكم، سيما بعد نوباتٍ من توتراتٍ معلومة، ومن قسوةٍ غير منسيّة في التعاطي الأمني الحكومي مع تشكيلات وفاعليات معارضة في عقود مضت. وانتهى الجميع إلى أن النهج الإصلاحي، غير الانقلابي أبداً، هو المسعى والطموح، هو الذي يتضمّن حدّاً من صلاحيات مطلقة للملك في غير أمر وشأن، وتعظيماً لتمثيل الإرادة الشعبية في الحكم والإدارة. وهذا ليث شبيلات، مثلاً، يجنح إلى أعنف القول، لكنه لم يذهب، يوماً، إلى تبديل ملك بملك أو بغير ملك. والقول، أصلاً من قبل ومن بعد، بالإتيان بحمزة، المظلوم، أو غيره، ملكاً، بدل أخيه أو ابن أخيه، حديث مصاطب، ولا يمكن أن يُحسب حديث سياسةٍ أبداً.

لا نميل، نحن الصحافيين خصوصاً، خصوصاً من يقيمون كل الوزن لحريات التعبير، إلى معاقبة حمزة بن الحسين بمنعه من قول ما يريد، ومن أن نعلم بما قد يقول، لكننا، في الأول والأخير، يجدُر أن نصطف مع القانون، مع إعماله في الحالات التي يرى فيها أهل الدراية فيه والاختصاص به ما تشتمل على مخاطر من أي نوع. وبديهيّ أن استقرار مؤسسة العرش، وقوة الحكم والدولة، بالعدل والحقّ والحوكمة الرشيدة، لا يجوز الثرثرة بشأنهما، وإجازة الكلام المسترسل كيفما اتفق في صددهما، من قبيل زعم عن إعادة حقٍّ إلى حمزة نُزع منه، فيما الحكاية كلها أن إعادة حقوق الأردنيين في موارد بلدهم وسيادتهم المطلقة فيه وفي عدالة اجتماعية وحرّيات وكرامة هي الأدْعى أن يُنفقوا الجهد من أجله. والبادي من رسالة الملك عبد الله الثاني، المدهشة في إسراف مقاطع فيها في تفاصيل التفاصيل، أن ثمّة تحسّباً لدى القصر والديوان الملكي (والأجهزة المختصّة طبعاً) بأن الأمير الذي جنح إلى غير ما أقام عليه إخوته وأشقاؤه وعمّه الحسن وأولادهم قد يعمد إلى نوبةٍ جديدة من «إنكار الواقع»، كأن يكرّر القول عن نفسه محارَباً ومستهدَفاً، وتخبر الرسالة بأن تصرّفات غير مسؤولة كهذه قد تبدر منه «سيتم التعامل معها». وربما يحبّذ أردنيون، وغير أردنيين، أن تستمرّ حدّوتة حمزة بن الحسين التي لم تتوقف منذ ذاعت في إبريل/ نيسان العام الماضي، للتسلي في اللكّ والعجن في قصص ملوك وأمراء، إلا أنه لا يُمكن الركون لهذه الفرضية في الوقت الحالي، لكن الأهم، أن المرحلة الحالية تشبه لبنان في عام 2005: حراك سريع و«مفاجآت» لا تنتهي.

لبنان: انقلاب يعبّد طريق المفاجآت

بيار عقيقي

أنهى اللبنانيون، قبل ستة أيام، انتخاباتهم التشريعية، وسط انقلاب يقترب من ذلك المماثل له في العراق الذي وقع في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولكن أكثر «لبنانية» بسبب كثافة «الأقليات» الطائفية في لبنان التي تدّعي أنها «أكثرية». وأظهرت النتائج عوامل عدة، على الرغم من الاقتراع الضئيل الذي لم تتجاوز نسبته 41%، أن الرأي العام يريد شيئاً مغايراً لكل ما اعتاد عليه. بلغة الأمزجة الشعبية والأرقام داخل كل طائفة، كشف الاقتراع أن اللبنانيين باتوا أكثر تحرراً من التمسّك بزعاماتهم التقليدية، ولو بنسبٍ متفاوتةٍ بين طائف

لماذا كل هذا التصعيد الإسرائيلي في فلسطين؟

إيهاب محارمة

رفعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في الشهرين الأخيرين، من حدّة سياستها الممنهجة بإعدام الفلسطينيين وقتلهم عمدًا في مختلف أنحاء فلسطين المحتلة. وصادقت على بناء أكثر من أربعة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة. كما أمعنت بطريقة فجّة في استفزاز مشاعر الفلسطينيين، بدعوتها وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر والمغرب والإمارات والبحرين للالتقاء في كيبوتس «سديه بوكير» في النقب، واقتحامها المسجد الأقصى وباحاته خلال شهر رمضان وتدميرها بعض مقتنياته، وتقييدها وصول المسيحيين للاحتفال بسبت النور، بينما فتحت المجال للجماعات اليمينية الصهيونية لاقتحام باحات المسجد والتهديد بذبح القرابين بشكل غير معهود، قبل أن تتدخل لمنع حدوث هذه الطقوس. وكذلك تقتحم بشكل شبه يومي مدن الضفة الغربية ومخيماتها وقراها، وتشتبك بشكل مسلّح مع مقاومين فلسطينيين، في مشهد يعود بنا إلى أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية مطلع الألفية الثالثة.

وبعد مشهد اغتيال الصحافية الفلسطينية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة، في صباح 11 مايو/ أيار 2022، في مدينة جنين، واعتداء سلطات الاحتلال على مشيعي أبو عاقلة أمام المستشفى الفرنسي في القدس، وتكرار المشهد نفسه مع جنازة الشهيد وليد الشريف في بلدة الطور شرق القدس المحتلة، أصبح وقف إسرائيل وطبقتها السياسية الحاكمة عن ارتكاب كل هذه الجرائم الفظيعة المنظمة بحق الفلسطينيين أمرًا يستوجب تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي، لا سيما أن هذه الاغتيالات وما تبعها ترافقت مع دعم واضح من الطبقة السياسية والعسكرية يُبرر لجنود الاحتلال أفعالهم ضد الفلسطينيين.

أما عن أسباب كل هذا التصعيد الإسرائيلي في فلسطين، فهنالك على الأقل إجابة واضحة عن هذا السؤال، أن اليمين الصهيوني الجديد في إسرائيل، الذي يضم الأحزاب اليمينية، والأحزاب الدينية الحريدية، والأحزاب الدينية القومية، ومعسكر الجنرالات الصهيوني، والمستوطنين المتطرّفين الذين أصبحوا أعضاء في الكنيست، رسّخ أعمدته في معادلة الحكم في إسرائيل، فمجتمع المستوطنين في العموم، الذي بات أكثر يمينيةً وتطرّفًا وعدوانيةً ضد الفلسطينيين من أي وقتٍ مضى، لن ينتج إلا أحزابًا على صورته. وحتى أحزاب اليسار والوسط الصهيونيين، عندما قرّرت الدخول في معادلة الحكم، نجدها تحالفت مع أحزاب اليمين لتمكينه من تأليف حكومة. ولا يعني انتهاء المأزق السياسي والحزبي الذي يشهده الكنيست في الأعوام الأخيرة بالضرورة تراجع مكانة اليمين الصهيوني المهيمن على السياسة الإسرائيلية، إذ يُلاحظ أن هذا اليمين فرض هيمنته على مفاصل عديدة في الدولة ومؤسساتها البيروقراطية كافة.

ولكن يبدو أن ثمة أسباباً أخرى مستجدّة تحدُث، بالإضافة إلى ترسخ مكانة اليمين الصهيوني في إسرائيل، والتي تجعل سلطات الاحتلال تصعّد عدوانها اليومي ضد الفلسطينيين. أولًا، منذ خطف مستوطنين متطرّفين الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير وقتله في يوليو/ تموز 2014، وما تبعها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة في الشهر نفسه، والعمل النضالي الفلسطيني يقدّم لنا دلائل واضحة على دخوله مرحلة جديدة، ترتكز ملامحه على سماتٍ متباينةٍ ومتقاطعة في الوقت نفسه. صحيحٌ أن ملامح هذا النضال بدأت واستمرت ضمن طابع فردي بقيام شبان فلسطينيين من الضفة الغربية والقدس والأرض المحتلة عام 1948 بعمليات فدائية في إسرائيل، لكن هذا النضال يتطوّر بشكل مفاجئ ليصبح حالة جماعية شعبية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الهبّة الشعبية 2015، وهبّة البوابات الإلكترونية 2017، وهبّة باب الرحمة 2019، وهبّة الشيخ جراح 2021. وصحيح أن ملامح هذا النضال تتسم بأنها حالة نضالية متقطعة غير مستمرّة كالتي برزت في الانتفاضتين الأولى والثانية، وهي التي تخفت تارّةً ثم تظهر لتصبح مركزًا للحدث السياسي تارّةً أخرى. ولكن يمكن القول صراحة إن هذا الفعل المقاوم مستمرّ لم يتوقف منذ عام 2014. وأخيرًا، صحيحٌ أن هذا الفعل النضالي يتسم بأنه غير منظّم، فهو من خارج منظومة القوى والفصائل الفلسطينية ومتجاوز لها، لكن خلفيات هؤلاء الشبّان الذين يقودون هذا الفعل النضالي وسلوكهم تدلّ على أنهم غير بعيدين عن ذلك، وخير دليل على ذلك «كتيبة جنين»، التي ظهرت إلى العلن بعد الهبّة الشعبية في 2021، وتضم شبانا مقاومين من عدد من القوى والفصائل الفلسطينية. في الواقع، وضعت الطريقة التي يتسم بها النضال الفلسطيني منذ عام 2014 تاركًا خلفه الطريقة التي ناضل بها الفلسطينيون في الانتفاضتين، الأولى والثانية، المستعمِر الإسرائيلي أمام حقيقة واضحة، أن الجيل الفلسطيني الجديد يقدّم لنا دلائل على دخول النضال ضد إسرائيل مرحلة جديدة، وأن هذا النضال الذي جاء من خارج حساباتهم السياسية والأمنية أربكهم وأفقدهم توازنهم في إدارة المعركة مع الفلسطينيين، وفرض عليهم هذا النوع من التصعيد ضد الفلسطينيين.

ثانيًا، بموازاة بروز ملامح النضال الفلسطيني الجديد، طرأ تغيّر كبير أيضًا في نظرة الحكومة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية، والاعتماد الكامل عليها في إدارة الفلسطينيين، وطرق التعاون والتنسيق معها. حتى إبريل/ نيسان 2014، كانت إسرائيل تفاوض الفلسطينيين على أساس خطّة أعدها وزير الخارجية الأميركي جون كيري، تتضمّن مشروع «اتفاق إطار» لإحلال تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق مبدأ «حل الدولتين». اليوم، تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، في أكثر من مرّة، برفضه إقامة دولة فلسطينية، ورفضه اتفاق أوسلو، ورفضه عودة المفاوضات السياسية، ورفضه لقاء أيٍّ من قادة السلطة الفلسطينية. بالتزامن مع ما تعرّضت له السلطة الفلسطينية إبّان فترة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، سياسيًا واقتصاديًا وماليًا، وانعكاسات ذلك على ما تواجهه اليوم، بسبب المقاربة التي تعتمدها الإدارة الأميركية الحالية بتهدئة الصراع، بدلًا من إيجاد حلول حقيقية له، باتت السلطة الفلسطينية ضعيفة هشّة مرتبكة في سياساتها وغير قادرة على إدارة أزماتها المتتالية. وهذا حقيقةً يفسّر تلاشي قدرة السلطة الفلسطينية وضعفها في التعامل مع ملفاتٍ متتابعةٍ كتفشي «كوفيد – 19»، وتأجيلها الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقتلها الناشط الفلسطيني نزار بنات، وخسارة مرشّحيها في البلديات الرئيسة في الضفة الغربية، وتعاظم أزمتها الاقتصادية والمالية، وغير ذلك.

وقد انعكس ضعف السلطة الفلسطينية في أدائها وظائفها السياسية والاقتصادية على أدائها وظائفها الأمنية المرتبطة بحماية أمن المحتل ومستوطنيه. وهذا تحديدًا يفسّر تدخل سلطات الاحتلال للتعامل مع عمليات أمنية وعسكرية كانت السلطة الفلسطينية تقوم بها في أوقات سابقة. ولعل العمليات الأمنية والعسكرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال في داخل الضفة الغربية من أبرز الأمثلة على ذلك، لا سيما ملاحقتها الشبان الفلسطينيين الذين ينفذّون عمليات في إسرائيل، وبحثها عن الأسرى الفلسطينيين الذين حرّروا أنفسهم من سجن جلبوع، ومطاردتها شبان «كتيبة جنين» واشتباكها بشكل مسلح معهم في داخل مخيم جنين. في الواقع، أفسحت الطريقة التي تتعامل بها سلطات الاحتلال مع الفلسطينيين في الضفة الغربية (بدلًا من السلطة الفلسطينية) المجال لإعدام الفلسطينيين وقتلهم، وما يعزّز ذلك وجود تعليمات جديدة صدرت في أواخر العام المنصرم تتيح لجيش الاحتلال إطلاق النار على الفلسطينيين من دون وجود مبرر.

السبب الثالث والأخير مرتبط بالحكومة الإسرائيلية التي يرأسها نفتالي بينت، والتي تعاني ضعفًا كبيرًا سببه التنافس بين قادة الائتلاف السياسي، وضغوط المعارضة السياسية التي قد تقود إلى فقدان الحكومة أغلبيتها البرلمانية، وتحييد قدرتها على الهيمنة على السلطة، وجرّ إسرائيل مرّة أخرى إلى دوامة الانتخابات. وكلما استمرّ تخبّط بينت وائتلافه الهشّ في التعامل مع الملفات العالقة، زادت احتمالات التصعيد ضد الفلسطينيين.

تعاني هذه الحكومة ضعفًا في قدرتها تحقيق أي إنجاز سياسي أو اقتصادي في الملفات العالقة، لا سيما التغلب على الانقسام السياسي داخل مجتمع اليمين الإسرائيلي، وضعف الشرعية السياسية لحكومته وفقدان الثقة بها، وضعف قدرته التعامل مع التداعيات الصحية والاقتصادية لتفشي «كوفيد – 19»، وفشل أطروحته القائمة على «تقليص الصراع»، وعدم توسّع دائرة البلدان العربية والإسلامية التي ترغب بتطبيع علاقتها مع إسرائيل، وضعف قدرته على تحقيق تقدم في التفاهم مع واشنطن بخصوص الملف النووي الإيراني، وفشل مبادرته الوساطة بين روسيا وأوكرانيا. زد على ذلك، تملك هذه الحكومة مقاربةً في التعامل مع المستوطنين المتطرّفين تختلف عن مقارباتٍ كانت قائمة في حكومات اليمين السابقة. فعلى الرغم من أنه يرأس حزباً يحمل اسم «يمينا»، ويعدّ أول زعيم حزب يميني ديني متشدّد يتولى رئاسة الحكومة في تاريخ إسرائيل، فإن ثمة جماعات دينية وأحزاب سياسية يمينية توجّه له انتقادات عديدة لمخالفته التعاليم الدينية اليهودية، وتخالفه في توجهاته السياسية، وهذا ما يفسّر انسحاب النائبة اليمينية الإسرائيلية عيديت سيلمان من الائتلاف الحاكم في الشهر المنصرم (إبريل/ نيسان). ومن المحتمل جدًا أن ترتفع حدّة التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، فبينت الذي يعاني ضعفًا في الخبرة السياسية، وضعفًا في القدرة على إدارة مجتمع المستوطنين، من الممكن أن يستغل تركيز المجتمع الدولي على الغزو الروسي لأوكرانيا للتفكير بخياراتٍ تصعيديةٍ أخرى ضد الفلسطينيين، على الرغم من الضغط الأميركي، فهو يعتقد أن هذه الظروف تمثل فرصةً ذهبيةً للمحافظة على بقاء ائتلافه الحكومي في السلطة. وهذا يفرض علينا النظر إلى سياسة بينت بوصفها سياسة «تصعيد الصراع» بدلًا من «تقليص الصراع» كما يدّعي.

(كاتب فلسطيني في الدوحة)

> بموازاة بروز ملامح النضال الفلسطيني الجديد، طرأ تغيّر كبير في نظرة الحكومة الإسرائيلية تجاه السلطة، والاعتماد الكامل عليها في إدارة الفلسطينيين

> فرض اليمين الصهيوني المتشدّد هيمنته على مفاصل عديدة في الدولة ومؤسساتها البيروقراطية كافة

صاروخ روسي يضرب علاقة موسكو بتل أبيب

أحمد رحّال

لم يكن مستغرباً ربط نتائج الحرب الروسية في أوكرانيا بالملف السوري. اتهامات وزير الخارجية الروسي، لافروف، لإسرائيل بتمرير مقاتلين مرتزقة للقتال إلى جانب الأوكرانيين، ونسبه الخلفية اليهودية لزعيم النازية هتلر، كانا رداً على موقف تل أبيب المتماهي مع الغرب والعقوبات الغربية نتيجة الحرب في أوكرانيا، وتلك أمور عكّرت صفو العلاقات الإسرائيلية الروسية التي جعلت من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، نتنياهو، يحجّ إلى موسكو بشكل دوري لتنسيق الأعمال العسكرية في سورية، خصوصاً بعد تعهّد موسكو خلال السنوات الأخيرة بتحجيم الوجود الإيراني في سورية، واستمر صفو العلاقة بين القيادتين، الروسية والإسرائيلية، مع حكومة الاحتلال الراهنة، برئاسة نفتالي بينت.

منذ التدخل العسكري الروسي الميداني في سورية في نهاية سبتمبر/ أيلول 2015، حافظت تل أبيب على علاقاتٍ طيبة مع موسكو، بعد إحداث خط ساخن بين غرفة عملياتها في حيفا وعمليات قاعدة حميميم، والاتفاق على التنسيق الدائم بما يخص الملف السوري، بعد شروط متبادلة وضعها كل طرفٍ على الآخر، لضمان حسن سير العمل وعدم الوقوع في أخطاء تتسبّب بصدام عسكري في السماء السورية، فتعهدت موسكو بعدم إعاقة ضربات الطيران والصواريخ الإسرائيلية، وتعهدت تل أبيب، في المقابل، بعدم إحراج الروس وتنفيذ ضرباتها الجوية ليلاً، واختلفوا على جزئية زمن الإعلام المسبق عن الضربات. وكانت موسكو تصرّ على 15 دقيقة ما قبل الضربات، وأصرت تل أبيب على ما بين ثلاث وخمس دقائق فقط، حرصاً على سلامة طياريها، ولمنع فشل ضرباتها، لأنها لا تثق بالروس، لأنهم حكماً سيبلغون إيران وحزب الله ونظام الأسد عن المواقع المستهدفة.

حافظت موسكو، نحو سبع سنوات، على عدم التعرّض المباشر للهجمات الإسرائيلية في الأراضي السورية، والاكتفاء ببيانات تنديدٍ إعلامية روتينية لا تزعج تل أبيب، لكن القيادة العسكرية الإسرائيلية لاحظت، في بعض الأحيان، أن عملية التصدّي لصواريخها المطلقة على أهداف للحرس الثوري الإيراني، أو لمواقع تتبع حزب الله، كانت تتعرّض لمضادّات ليست سورية، ثم أعلنت قاعدة حميميم صراحة أن مضادّاتها الجوية شاركت في التصدّي لصواريخ أطلقتها طائرات إسرائيلية من فوق قاعدة التنف، وأن تصدّياً روسياً آخر جرى لصواريخ أطلقت على أهداف إيرانية في محيط السيدة زينب وفي منطقة الكسوة. وقالت مصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية إن مراصدها ووسائط استطلاعها أكدت وجود زيادة في أعداد بطاريات الدفاع الجوي لدى نظام الأسد من منظومات «بوك إم2» و«بانتسير»، ما يدلّ على دعم روسي جديد وواضح لنظام الأسد لإفشال الضربات الإسرائيلية.

ترافقت مواقف تل أبيب الداعمة للغرب في الحرب الروسية على أوكرانيا مع اضطرار روسيا لسحب عدة قيادات ميدانية من جنرالات الروس العاملين في قاعدة حميميم والجبهات الساخنة في سورية إلى غرف عملياتها في أوكرانيا، ومنهم الجنرال ألكسندر دفورنيكوف الذي نقله بوتين من سورية، وعينه قائداً للقوات الروسية العاملة في الأراضي الأوكرانية، وترافقت تنقلات الضباط الروس مع انسحاب عدة وحدات روسية مقاتلة من نقاط عسكرية مهمة، كانت تشغلها في حلب وحماة وتدمر وأرياف الرقة، وتلك الفراغات العسكرية استغلّها الجانب الإيراني، وقام بالسيطرة عليها، خصوصاً بعد زيارتي استجداء لطهران، قام بهما اللواء علي مملوك ورئيس النظام السوري بشار الأسد، وتمحورت معظم نقاشات الزيارتين على كيفية ملء فراغ الانسحاب الروسي (الجزئي أو الكلي)، لمنع تغيير موازين القوى والخرائط الحالية داخل سورية على أقل تقدير.

التغوّل الإيراني في الجغرافيا السورية وسيطرة الحرس الثوري الإيراني على مراكز البحث العلمي ومراكز التصنيع السورية، مع زيادة طاقة خطوط الإنتاج العسكري من صواريخ معدّلة تمتلك زيادة في دقة إصابتها، وقرار إيراني جديد بتحديث مخزون حزب الله من صواريخ تقليدية، ومع تراجع موسكو عن تعهداتها لتل أبيب بتحجيم الوجود الإيراني في سورية وإبعاده عن الجولان ما بين 40 إلى 80 كم، خصوصاً بعد وصول مليشيات إيران للانتشار على بعد مئات الأمتار من الحدود السورية مع الجولان المحتل، الأمر الذي أتى بعد نقل إيران مليشيات «كتائب الإمام» من مواقعها في الميادين والبوكمال والبادية السورية إلى أرياف القنيطرة وأرياف درعا في الجنوب السوري، هذا ما انعكس تصعيداً إسرائيلياً عبر ضربات صاروخية وجوية متتالية، لكن إسرائيل اتخذت، في المرحلة الأخيرة، إجراءات احترازية لمنع الصدام مع الروس، فباتت ضرباتها ضد أهداف حزب الله والحرس الثوري الإيراني في سورية تجرى إما عبر صواريخ أرض - أرض تطلق من مرابض تتموضع في الجولان السوري المحتل، أو عبر طائرات تقصف من خارج الأجواء السورية عبر سماء لبنان أو البحر المتوسط، وفي الحالات الحرجة تستخدم إسرائيل طائرات من طراز إف 35 العصية على الكشف بوسائط الاستطلاع الروسية الأكثر حداثة.

قصفت طائرات إسرائيلية، في 14 مايو/ أيار الحالي، مواقع الحرس الثوري الإيراني في منطقة مصياف في أرياف حماة، حيث يوجد أحد مراكز البحث العلمي، وأطلقت حينها 22 صاروخاً، جرى اعتراض بعضها ووصل الآخر إلى أهدافه. ولدى تشغيل نظام الأسد بطارية دفاع جوي للاعتراض، دمّرت الطائرات الإسرائيلية تلك البطارية، وفجأة تخرج قاعدة حميميم لتعلن عن إطلاقها صاروخاً من إحدى قطعاتها العسكرية باتجاه طائرة إسرائيلية شاركت في الهجوم على أهداف إيران في سورية، وتذرّعت، بحسب مصادر خاصة، بأن هذا كان رداً على تهديد أحد صواريخ الطائرات الإسرائيلية إحدى عربات منظومة الدفاع الجوي الروسية إس 400 التي تنتشر في منطقة مصياف.

كان الخبر الذي أعلنته القناة 13 في التلفزيون الإسرائيلي مفاجئاً لكل التوقعات، وإقدام موسكو على تلك الخطوة، وإن تعمدت (بحسب مصادرها)، إبعاد صاروخها عن الطائرة الإسرائيلية لعدم إصابتها والوقوع في صدام غير محسوب مع تل أبيب، يفتح العلاقات الروسية الإسرائيلية على الاحتمالات كافة، بما فيها احتمال صدام عسكري فوق الأراضي السورية. ولكن موسكو المنشغلة عسكرياً اليوم بحربها على كييف، وتبعات تلك الحرب من عقوباتٍ غربيةٍ أنهكتها، وجعلتها تدفع أثماناً باهظة لها، ليست في موقع تحتاج فيه مزيداً من العداوات مع الغرب، إذا ما اصطدمت مع إسرائيل، وهي المدركة أن تل أبيب شكّلت، في وقتٍ ما، بوابتها للحوار مع الغرب، ومع السياسيين الأميركيين بالتحديد. وتدرك موسكو تماماً أنه في حال اندلاع مواجهة (ولو فرضياً) مع تل أبيب فهي غير قادرة على تخصيص الجهود الجوية الكافية لمواجهة القدرات العسكرية لإسرائيل، والتي تعد أكبر وأحدث قوة عسكرية جوية في جيوش دول منطقة الشرق الأوسط. وتدرك ايضاً أن قدرات إسرائيل في مجال الحرب الإلكترونية فائقة ومتقدّمة، وأن إسرائيل تتشارك مع الولايات المتحدة المركز الأول للدول المتقدّمة بتقنيات الحرب الإلكترونية والطيران المسير وعمليات التشويش الإلكتروني، وأن استخدام إسرائيل تقنياتها من التشويش الإلكتروني ضد الوجود الروسي في سورية سيجعل من شاشات راداراتها، وكل وسائط سطعها، بيضاء ومن دون قدرة على تشغيلها والاستفادة منها، بل أكثر من ذلك أن تقنيات التشويش الإسرائيلي قادرة على شل كل منظومات الاتصال الروسية البرّية والبحرية والجوية، وبالتالي ستكون الطائرات الإسرائيلية مفصولة تماماً عن قيادتها العملياتية بمجرّد إقلاعها عن مدرّجاتها في قاعدة حميميم.

وصلت الرسالة الروسية إلى تل أبيب، لكن الرد لم يأتِ بعد، فهل نكون أمام صدام حقيقي بين قوتين مدمرتين، وهو أمر مستبعد لكنه وارد، أم نكون أمام رسم قواعد اشتباك جديدة بين موسكو وتل أبيب، لن تتخلى فيها إسرائيل حتماً عن حريتها بقصف كل ما يهدّد أمنها القومي؟

(عميد سابق في الجيش السوري)

> حافظت موسكو، نحو سبع سنوات، على عدم التعرّض المباشر للهجمات الإسرائيلية في الأراضي السورية، والاكتفاء ببيانات تنديد إعلامية روتينية لا تزعج تل أبيب

> موسكو غير قادرة على تخصيص الجهود الجوية الكافية لمواجهة القدرات العسكرية لإسرائيل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads